

وثيقة سياسات الفرصة السكانية في الأردن

مفهوم الفرصة السكانية في الأردن:

- هي التحولات الديموغرافية العديدة التي شهدتها المملكة بين العامين (٢٠٠٧-٢٠١٢)، الأمر الذي كان له أثراً كبيراً على المجتمع الأردني، حيث يمكن تقسيم الفرصة السكانية إلى أربع مراحل:
- المرحلة الأولى: تكون معدلات الوفيات والإنجاب مرتفعة جداً.
 - المرحلة الثانية: تميل معدلات الوفيات إلى الانخفاض.
 - المرحلة الثالثة: يبدأ معدل الإنجاب بالإنخفاض، وينتج عنه معدل نمو سكاني أقل، وتغيرات في التركيب العمري للسكان، ويبدأ في هذه المرحلة نمو فئة القوى البشرية (١٥-٦٤) سنة بالنفوق على فئة المعالين في الأعمار (٦٥- فأكثر) سنة.
 - المرحلة الرابعة: تنتقل الزيادة الكبيرة في السكان الذين كانوا في الفئة العمرية الصغيرة في المرحلة الثالثة إلى سن التقاعد وارتفاع معدل الإعالة مرة أخرى.

الفرصة السكانية المتوقعة في الأردن:

تحدد الفرصة السكانية في الأردن عندما تبلغ نسبة السكان في أعمار القوى البشرية (١٥-٦٤) سنة أعلى قيمة لها، وعندما تبلغ نسبة الإعالة العمرية أدنى قيمة لها، وقد إستند تحديد توقيت الفرصة السكانية في الأردن إلى الإسقاطات السكانية فقط للأردنيين المقيمين في الأردن، وقد تم تنفيذ إسقاطات سكانية مستقبلية للفترة (٢٠١٥-٢٠٥٠) فكانت النتائج كما يلي:

السيناريو المنخفض (٢.١ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو المتوسط (٢.٤ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو المرتفع (٣.٣٨ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو المنخفض (٢.١ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو المتوسط (٢.٤ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو المرتفع (٣.٣٨ مولود) ٢٠٣٠	السنة
نسبة الإعالة العمرية % (لكل ١٠٠ شخص في أعمار القوى البشرية)			نسبة السكان في أعمار القوى البشرية %			
52.0	55.0	63.0	65.6	64.5	61.3	٢٠٣٠
48.0	51.0	64.0	67.6	66.4	60.9	٢٠٥٠

يبين الجدول أعلاه أنه مع إنخفاض معدل الإنجاب خلال فترة الدراسة يتوقع ما يلي:

- تزيد أعمار القوى البشرية نسبة إلى عدد السكان.
- تقل نسبة الإعالة العمرية.

سياسات تحقيق وإستثمار الفرصة السكانية:

إستعرضت الوثيقة عدد من السياسات المقترحة للإستفادة من التحول الديموغرافي الذي يمر به الأردن من أجل إستثمار الفرصة السكانية، وإقتصرت تلك السياسات على ثلاثة محاور ذات العلاقة المباشرة بالفرصة السكانية، وذلك من خلال مجموعة من السياسات التي توزعت على ثلاثة محاور رئيسية هي:

١. سياسات تحقيق التحول الديموغرافي والوصول إلى " ذروة الفرصة السكانية " :
 - سياسات الإستثمار في الصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة.
٢. سياسات إستثمار الفرصة السكانية:

- سياسات نحو بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع.
- سياسات نحو بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة.
- سياسات دعم الإقبال على العمل المهني والتقني.
- سياسات زيادة الإقبال على العمل الريادي والتشغيل الذاتي.



- سياسات رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- ٣. سياسات الحماية الاجتماعية والإعداد لمرحلة ما بعد الفرصة السكانية:
- سياسات التوسع والتحسين المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية.
- سياسات التوسع والتحسين المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.
- سياسات نحو بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة.
- سياسات خاصة بالهجرة.

رأي الباحث:

- بعد مراجعة الوثيقة بشكل شمولي وتلخيصها، يتضح أنها تميزت بعدة نقاط أهمها:
- إستندت الوثيقة في توقعاتها بناءً على مدخلات من مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
 - الأخذ بعين الاعتبار مشاركة المرأة الاقتصادية، وحثها على رفع نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي.
 - الحديث عن الأزمة السورية وتأثيرها على الفرصة السكانية في المملكة.
 - تطوير وتحديث آلية لمتابعة وتقييم الأهداف المرجوة من الوثيقة، إضافة إلى مراقبة أداء تنفيذ السياسات المقدمّة من جميع الشركاء.
 - وعلى الجانب الآخر أرى أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه المجلس الأعلى للسكان في تنفيذ وتحقيق أهداف هذه الوثيقة، ومن هذه التحديات ما يلي:
 - إعتماؤها على عدد كبير من السياسات والإستراتيجيات المقدمّة من عدد من الشركاء المحليين خاصة من القطاع العام، مما يخلق تخوفاً من عدم تحقيق هؤلاء الشركاء لأهدافهم الإستراتيجية، وبالتالي عدم تحقيق أهداف هذه الوثيقة، ومن هذه التخوفات: خلق وإيجاد هيئات ومرجعيات جديدة، وتطوير برامج وآليات جديدة أيضاً، وتفعيل و/أو تعديل بعض القوانين والتشريعات.
 - طول فترة تنفيذ وثيقة سياسات الفرصة السكانية في الأردن، والتي تمتد لغاية العام ٢٠٥٠ مقارنة مع الخطط التنفيذية القصيرة للشركاء في التنفيذ، ووثيقة رؤية الأردن للعام ٢٠٢٥، مما قد يؤثر سلباً على مخرجات تنمية الفرصة السكانية المتوقعة في الأردن.